1

أثر تحويلات العاملين على الادخار في دولة الإمارات العربية المتحدة

رؤية تحليلية

أ. د. طالب حسن نجم و أ . م . د . فيصل صالح عبطان

كلية الإدارة والاقتصاد
الجامعة العراقية

١. مقدمة.

في الواقع فإن تنقل العاملين بين الدول ظاهرة عالمية بدأت منذ زمن بعيد ولأسباب مختلفة منها الحروب والحركة الاستعمارية التي تسببت على مدى القرن الماضي في تخلف مناطق واسعة من العالم وتبعيتها إلى العالم الغربي خاصة، والظروف القاسية لاقتصادات ما يسمى بدول العالم الثالث عامة ومحدودية مواردها، وحديثا حركة التكتلات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي ودول جنوب شرق آسيا (آسيان) ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ودول مجلس التعاون الخليجي...الخ. ومما لاشك فيه أن هذه الظروف أفرزت تقسيما جديداً للعالم إلى دول وكتل جاذبة للعمالة وأخرى طاردة لها، كما أن العولمة لعبت دوراً معتبراً في تحفيز وتسهيل تنقل الأفراد والشركات بين هذه الكتل والدول بحثاً عن فرص أفضل كما حدث في أوروبا خلال التسعينات من القرن الماضي بعد الانفتاح بين دول معسكري الشرق والغرب.

وفي السنوات الأخيرة كثرت السجالات حول تزايد أعداد العاملين الوافدين إلى منطقة الخليج العربي وما أفرزه ذلك من آثار على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والأمني وحتى السياسي[١]، كما ازداد الاهتمام بمسألة حجم التحويلات المالية إلى خارج المنطقة، وخاصة منها تحويلات العاملين الدورية إلى بلدانهم، ولطالما أثير الجدل حول التداعيات السلبية لهذه التحويلات على اقتصادات هذه الدول عامة وعلى موازينها التجارية خاصة، ومنها دولة الإمارات العربية المتحدة نظراً لتركيبتها السكانية الفريدة التي لا يتجاوز مواطنو الدولة بها نسبة ٢٠% وكونها من أكثر البلدان استقطاباً للأيدي العاملة[٢]، ومما زاد من تململ الجهات الرسمية والمجتمع مما يشار إليه بعبء العمالة وخاصة منها الآسيوية تردد التقارير التي تفيد بأنها عمالة غير ماهرة في جلها[٣،٤].

فيما يتعلق بمنطقة الخليج العربي عامة بدأت عملية جلب الأيدي العاملة مع اكتشاف الثروات النفطية والتوجه إلى استغلال عائداتها لبناء اقتصادات دول هذه المنطقة ورفع مستوى معيشة مجتمعاتها، فانطلقت المشاريع العمرانية والتنموية التي ولدت الحاجة إلى الأيدي العاملة في كل الميادين وبأعداد ضلت تتزايد إلى يومنا هذا، وكانت هذه العمالة الوافدة في معظمها مؤقتة ومبنية على أساس التعاقد كما أن لها التزامات نحو ذويها في بلدانها، إضافة إلى أن عوامل الاستقرار لم تتوفر لديها لاستثمار مستحقاتها المتمثلة تقريباً في الرواتب على المستوى المحلي إلا بالنسبة للقليل من الحالات، مما جعل هذه المستحقات تنتهي في مجملها محولة إلى الخارج وجعل غالبية دول الخليج من الدول المرسلة للتحويلات على عكس باقي الدول العربية التي كانت طوال هذه الفترة دولاً مستقبلة للتحويلات أكثر منها مرسلة[٥]، إلى منتصف العقد

الحالي حيث بدأت تنتشر المشاريع الاستثمارية العقارية من جهة وتصدر بعض التشريعات والعديد من الإجراءات الجديدة متيحة للمقيمين إمكانية التملك والاستثمار في أسواق الأسهم من جهة أخرى، وكانت دولة الإمارات رائدة في هذا المسار ولعل ذلك من العوامل التي ساعدت على انحصار نسبة تحويلات العاملين إلى الناتج المحلي الإجمالي في قيم تراوحت باتجاه انخفاضي بين ٤% و٦% طوال سنوات الألفية الجديدة كما سيبين في الفقرة ٤.

تتناول الفقرة ٢. من هذه الورقة بعض الإيضاحات حول ماهية تحويلات العاملين إلى الخارج، بعد ذلك تسلط الفقرة ٣. الأضواء بإيجاز على تطورات تحويلات العاملين مقارنة بإجمالي التحويلات الخارجية، ثم نخصص الفقرة ٤. لتحليل العلاقة بين تحويلات العاملين وعدد من المتغيرات الاقتصادية الأخرى، ولغرض تبيان طريقة التنبؤ عن حجم التحويلات نكمل هذه الفقرة بعرض بسيط حول كيفية تقدير هذا التنبؤ باعتماد عنصري الزمن والأجور، مكتفين بهذين المتغيرين فقط لتسهيل الحساب، يلي ذلك عرض سريع للانعكاسات الإيجابية والسلبية لتحويلات العاملين على ادخار واقتصاد الدولة (الفقرة ٥.). وأخيراً ننتهي إلى طرح بعض التوصيات والأفكار التي من شأنها أن تساعد على التحكم في استقرار التحويلات الخارجية في نسب عادية (الفقرة ٦.).

٢. إضاءات حول ماهية تحويلات العاملين.

- ❖ لها أهمية كبيرة في الاقتصاد العالمي وتشكل حسب البنك الدولي مصدراً معتبراً لاقتصادات بعض الدول النامية حيث بلغت نسبة ٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي.
- ❖ تشمل:
  - o تحويلات العاملين الأجانب
  - o التحويلات الحكومية العامة
  - o عوائد الاستثمار الخارجي للدولة
- ❖ ظاهرة انتقال الأيدي العاملة وتحويلاتهم الخارجية في الاقتصاد العالمي.
  - o إضافة إلى السلع والخدمات أصبح التبادل التجاري في السوق العالمية يشمل أشكالا أخرى منها انتقال عوامل الإنتاج مثل:

- انتقال العاملين بين الدول الغنية والفقيرة،
- وانتقال رأس المال عبر القروض والاستثمار الأجنبي المباشر.

  - تجتمع هذه التبادلات بأنواعها حول نفس الهدف: تحقيق فوائد أو مكاسب مادية، غير أن المناخ السياسي المحيط بها يلعب دوراً أساسياً في حركتها.

❖ اهتمامنا هنا مركز حول انتقال العاملين وتحويلاتهم الخارجية.

❖ أصبحت ظاهرة انتقال العمالة من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية شائعة في عالم اليوم، نظراً لما تتميز به هذه الدول من ارتفاع معدلات الأجور ومستوى المعيشة، ومن أهم دوافع هذه التنقلات:

  - السعي نحو تحسين الظروف الاقتصادية.
  - اللجوء هربا من انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلد.
  - جمع شمل العائلة التي هاجر بعض أفرادها.

❖ عامل مساعد لنمو هذه الظاهرة: الدول المستقبلة للعمالة تعمل على إزالة القيود والمعوقات أمام هجرة العمالة الماهرة والمتعلمة إليها.

❖ النتائج المترتبة على هذه الظاهرة تتمثل في تحويل هؤلاء المهاجرون لدخلهم إلى أوطانهم (remittance) وانعكاسه على الاقتصاد.

❖ تشير دراسة للبنك الدولي (٢٠٠٣) إلى ارتفاع في تحويلات العاملين (القادمين من الدول المصدرة للعمالة) إلى بلدانهم وحسب الجدول رقم (١) أدناه:

جدول (١)

تحويلات العاملين بالخارج إلى أوطانهم عبر قنوات التحويل الرسمية[٦] (مليون دولار)

السنوات	توزيع الدول الداخلة في الدراسة على مناطق العالم						إجمالي العالم
	دول شبه القارة الأفريقية	دول جنوب آسيا	دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	دول أمريكا اللاتينية والكاريبي	دول أوروبا الشرقية ووسط آسيا	دول شرق آسيا	
١٩٨١	١١	٧٢٠١	٥٠٤٨	١٥١٠	٣٥٤٠	٣٦٠	١٧٦٧٠
١٩٩١	١٢٤	٦٧٤٢	٧٣٤٩	٦٥٧١	٣١٥٤	٧٤٥	٢٤٦٨٥
٢٠٠٠	٥٦٤	١١٦٨٧	٥٠٥٤	١٢٦٦٤	٤٩٨٨	٦١٥٦	٣٦٦١٣
الزيادة السنوية	251.0	3.1	)0.006(	36.9	2.05	80.5	5.4

قد تكون الأرقام المحولة بأسعار ١٩٩٥ للتغلب على أثر التضخم.

❖ **نستنتج من الجدول أعلاه الملاحظات الآتية:**

- **تزايد التحويلات إلى بلدان العاملين رغم تباينها بين المناطق.**

- تزايد تحويلات العاملين من جنوب شرق آسيا وجنوبها ودول أمريكا اللاتينية بالمقارنة مع المجامع الأخرى... ما السبب؟
- انخفاض نسبة الزيادة في تحويلات العاملين في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا... ما السبب؟
- التحويلات الرسمية أكبر من كل التحويلات الأخرى مثل التحويلات غير الرسمية والمساعدات الأجنبية التي تقدمها الدول الغنية إلى الدول الفقيرة في العالم.

❖ تقدر مجلة The Economist[٧] ما يرسله عمال أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي إلى بلدانهم بأكثر من ثلاثة أمثال ما تحصل عليه هذه الدول مجتمعة من مساعدات أجنبية وأكثر من عوائد صادراتها السلعية.

❖ الانعكاسات الايجابية والسلبية لتحويلات العاملين لبلدانهم:

- الانعكاسات الايجابية:

  - تشكل مصدرا مهما للتدفقات النقدية التي تساهم في دعم الاستثمار المحلي في هذه البلدان وتخفيف الأعباء على حكوماتها.
  - تساهم في تحسين وتطوير الكفاءة الائتمانية للدولة مما يعزز قدراتها على الاقتراض من أسواق المال العالمية وبشروط مرنة.
  - تتمتع تحويلات العاملين بصفة "التوريق".
  - تؤدي إلى زيادة مستوى دخل الفرد في الدولة المستقبلة للتحويلات وبالتالي إلى تقليص الفوارق في توزيع الدخول والحد من الفقر.
  - تشجيع الدول المحول إليها على تنظيم قنوات التحويل الرسمية من خلال تخفيض تكاليف تحويل الأموال وتسهيلها للمرسل إليهم.
  - يدفع بالدول المستقبلة إلى تحسين البيئة الاستثمارية فيها ويشجع الأسر على توظيف هذه التحويلات، إضافة إلى تطوير الخدمات المصرفية وتوسيعها وتسهيلها.

- يدفع بالدولة إلى اعتماد سياسات اقتصادية من شأنها تشجيع المحولين إلى زيادة تحويلاتهم من خلال منح الإعفاءات الضريبية وتقديم الامتيازات إضافة إلى توحيد وتحرير أسعار الصرف.

o الانعكاسات السلبية للتحويلات:

- تؤثر سلبا على العوائل المستقبلة بإلغاء روح الرغبة في ممارسة العمل وتؤثر بالتالي سلباً على الاقتصاد الوطني.
- تشجيع هجرة الكفاءات والعمالة الماهرة إلى الخارج بهدف تحسين أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية.
- تؤثر التحويلات المالية للعاملين سلبا على الأداء الاقتصادي في حالة تراجعها نتيجة حصول أي تغيرات طبيعية أو سياسية أو اقتصادية في الدول المستقبلة
- توجه الدولة المستقبلة نحو الدين باعتماد أسلوب توريق تحويلات العاملين يؤدي إلى حصول مخاطر كبيرة منها تحديد قدرة الدولة على التوفيق بين الالتزامات المستحقة عليها وإدارتها لتلك الالتزامات.

١. تطور تحويلات العاملين بالدولة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦.

❖ بناءً على الأرقام في الجدول (٢) أدناه، ارتفعت التحويلات من (٣٣.٢٥) مليار درهم عام ٢٠٠٠ إلى (٤٧.٥) مليار درهم عام ٢٠٠٦ محققة بذلك معدل زيادة سنوية مقدارها (٦.١%)، وانقسمت كالتالي:

o تحويلات العاملين الأجانب: من (١٣.٥) مليار درهم عام ٢٠٠٠ إلى (٢٨.١) مليار درهم عام ٢٠٠٦، وبمعدل زيادة سنوية مقدارها ١٥.٤%.

o التحويلات الحكومية العامة: من (١.١) مليار درهم عام ٢٠٠٠ إلى (٢.٠٣) مليار درهم عام ٢٠٠٦، وبمعدل زيادة سنوية مقدارها ١٤.٣%.

جدول (٢)

السنوات	تحويل العاملين	تحويلات حكومية عامة	إجمالي التحويلات	الأجور والرواتب	نسبة ١/٤	الادخار القومي	نسبة ١/٦	عدد العاملين	الناتج المحلي GDP
2000	13.50	1.05	33.25	-		-		1909	241.9
2001	14.36	1.1	24.06	70.9	20.3	61.3	23.4	2079	254.2
2002	15.2	1.05	34.57	79.1	19.2	41.8	36.4	2269	272.8
2003	16.12	1	17.54	88.9	18.1	64.9	24.8	2334	321.8
2004	17.086	1.5	19.14	94.4	18.1	90.8	18.8	2459	386.5
2005	22.826	1.875	35.3	106.2	21.5	132.2	17.3	٢٦٤٢	485.5
2006	28.076	2.025	47.5	126.0	22.3	195.0	14.4	2844	599.2

تطور تحويلات العاملين خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦[٨] "مليار درهم"

❖ يتضح من بيانات الجدول أعلاه الملاحظات المهمة التالية:

- معدل الزيادة السنوية التي تحققت في التحويلات الخارجية خلال هذه الفترة يرجع إلى الزيادة في أعداد العاملين والزيادة في الأجور بشكل إجمالي إذ بلغتا ٧.٩% و١٣% على التوالي.

- تمثل معدلات تحويلات العاملين الأجانب ١٩.٩% من متوسط إجمالي الأجور والرواتب في الدولة خلال هذه الفترة. كما تمثل ٢٢.٥% من متوسط إجمالي الادخار القومي لنفس الفترة.

- تمثل معدلات التحويلات المذكورة عاملا سلبيا على ميزان المدفوعات في الدولة في حين تمثل عاملا إيجابيا لميزان المدفوعات الخاص بالدولة المحول إليها.

- حصول تطور سريع في التحويلات الخارجية عموما وتحويلات العاملين على وجه الخصوص في السنوات (٢٠٠٤-٢٠٠٦) تزامنا مع الارتفاع الحاصل في الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

٢. علاقة تحويلات العاملين ببعض المتغيرات الاقتصادية.

❖ نظراً لأهمية تحويلات العاملين اقتصادياً كما تبين فيما سبق، ندرس في هذه الفقرة علاقة هذا المتغير بكل من الأجور والناتج المحلي الإجمالي والادخار والرقم القياسي لأسعار المستهلك وعدد العاملين.

❖ الهدف: النظر في إمكانية التنبؤ عن هذا المتغير المهم من خلال أحد المتغيرات المذكورة أو عدد من بينها.

❖ يحتوي الجدول (٣) أدناه على بيانات عن هذه المتغيرات خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦

جدول (٣)

تحويلات العاملين وبعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى خلال الفترة ٢٠٠٠-٩٢٠٠٦

"مليار درهم"

السنوات	تحويلات العاملين	الأجور والروا تب	الادخار القومي	الرقم القياسي لأسعر المستهلك	الناتج المحلي GDP	عدد العاملين	ودائع المقيمون	نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي
2000	13.50	–	–	100.00	241.90	1909	161.81	5.58
2001	14.36	70.90	61.30	102.80	254.20	2079	172.85	5.65
2002	15.20	79.10	41.80	105.80	272.80	2269	198.24	5.57
2003	16.12	88.90	64.90	109.10	321.80	2334	221.57	5.01
2004	17.07	94.40	90.80	114.56	386.50	2459	276.95	4.42
2005	22.83	106.20	132.20	121.70	485.50	2624	321.69	4.70
2006	28.08	126.00	195.00	133.00	599.20	2844	384.26	4.69

❖ نظرياً ترتبط تحويلات العاملين بالأجور بعلاقة قوة وموجبه.

حيث تم اعتماد نموذج الانحدار الخطي البسيط لتقدير العلاقة المذكورة ووفق الصيغة الرياضية الآتية:

$$Yi = D0 + BiXi + Ui \quad .....(1)$$

وتم استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) لتقدير معالم النموذج (bo,b1) وذلك بجعل مجموع مربعات البواقي أو الأخطاء العشوائية عند نهايتها الصغرى وذلك باستخدام التفاضل الجزئي Partial Derivative

لمجموع البواقي وكما يلي:

وهذا ما يؤكده تحليل الانحدار ←التحويلات على الأجور.

دلالة عالية لاختبار معامل الأجور في معادلة الانحدار 0.00000153←

وارتفاع في قيمة معامل التحديد R^2 =.99.27% التي تمثل مدى مساهمة المتغير المستقل(Xi) و الخطأ العشوائي (U i) في تشخيص انحرافات المتغير التابع (Yi).

❖ هذا يعني أنه يمكن الاعتماد على متغير الأجور لوحده للتنبؤ بشكل جيد عن القيم المستقبلية لمتغير تحويلات العاملين.

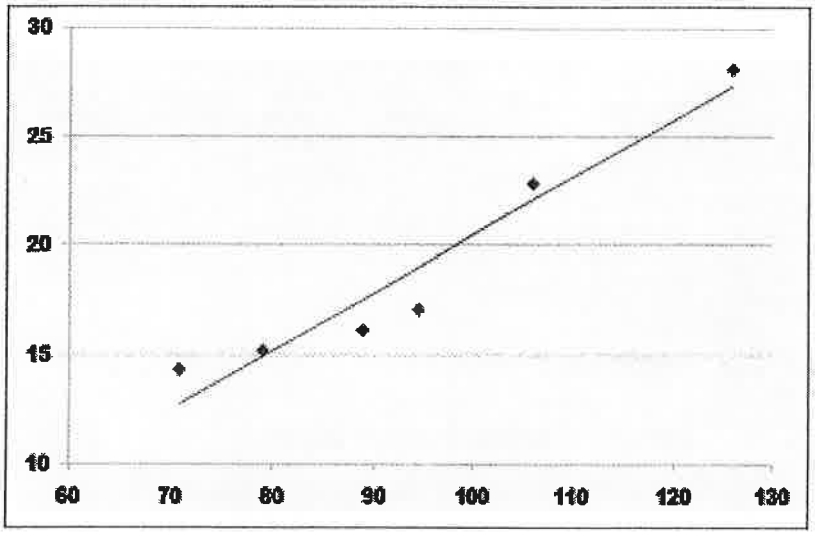

خط الانحدار ←التحويلات على الأجور

❖ لكن انحدار تحويلات العاملين على الناتج المحلي الإجمالي والادخار والرقم القياسي لأسعر المستهلك وعدد العامليننكلاً على حده كان ذا دلالة عالية أيضاً.

❖ هذا يقود للتفكير في إدراج هذه المتغيرات كلها في عملية التنبؤ عن تحويلات العاملين من خلال نموذج انحدار خطي متعدد يأخذ الصيغة الرياضية التالية:

ر^{1}Yi = B0 + B1Xi1 + B2Xi2 + ...+ BkXik + Ui

(I,B=1,2,....n,1,2,.....k) .....(2)

❖ لكن ذلك لا يؤدي إلى نتيجة مقبولة بسبب ارتباط هذه المتغيرات ببعضها خطياً وكما تبينه مصفوفة الارتباط الخطي أدناه:

الارتباط الخطي لتحويلات العامليننمع كل منالأجور والناتج المحلي الإجمالي والادخار والرقم القياسي لأسعر المستهلك وعدد العاملين

	عدد العاملين	الأجور	الادخار القومي	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	الناتج المحلي الإجمالي	تحويلات العاملين
عدد العاملين	1					
الأجور	0.99239	1				
الادخار القومي	0.927665	0.953987	1			
الرقم القياسي لأسعار المستهلك	0.985975	0.993364	0.976616	1		
الناتج المحلي الإجمالي	0.981017	0.989214	0.980533	0.997861	1	
تحويلات العاملين	0.953028	0.967315	0.980528	0.982221	0.982246	1

❖ هذا بالمقابل يثبت وجود علاقة قوية ومتداخلة بين تحويلات العاملين من جهة وكل من الأجور والناتج المحلي الإجمالي والادخار والرقم القياسي لأسعار المستهلك وعدد العاملين من جهة أخرى، وهذا دليل قاطع على أن متغير تحويلات العاملين يؤثر بقوة في هذه المتغيرات جميعاً كما سنرى في الفقرة ٥.

❖ التنبؤ عن تحويلات العاملين:

- سندرج متغير الزمن (السنة) إضافة إلى الأجور في نموذج الانحدار.

- فإذا أردنا التنبؤ عن قيمة متغير تحويلات العاملين في نهاية ٢٠٠٨ بناءاً على متغير الأجور، يتعين علينا تحديد قيمة هذا الأخير في نفس الفترة.
- يمكن الحصول على مثل هذه المعلومة من الميزانية لأن الأجور كما نعلم يتم تخطيطها.
- لأغراض هذا المثال سنقدر قيمة الأجور بنهاية ٢٠٠٨ بناءاً على معدل نسبة الزيادة في هذا المتغير بين سنتي ٢٠٠٤ و٢٠٠٦.
- بناءاً على البيانات في الجدول (٣) بلغ معدل نسبة الزيادة في متغير الأجور بين سنتي ٢٠٠٤ و٢٠٠٦ قيمة ١٥.٥٧٢%.
- في هذه الحالة تقدر الزيادة السنوية في ألأجور بعد ٢٠٠٦ بـ

١٢٦×٠.١٥٥٧٢ = ١٩.٦٢٠٧٦ وإذن تقدر قيمة الأجور في نهاية ٢٠٠٨ بـ

١٢٦+ ٢×١٩.٦٢٠٧٦ = ١٦٥.٢٤١٥

- بتعويض هذه القيمة في معادلة الانحدار الخطي لمتغير تحويلات العاملين على الزمن والأجور نحصل على تنبؤ قيمة تحويلات العاملين لسنة ٢٠٠٨ وهي 42.13561 مليار درهم.

٣. انعكاسات تحويلات العاملين على الادخار والاقتصاد الوطني.

❖ الانعكاسات السلبية والإيجابية لتحويلات العاملين على الاقتصاد الإماراتي.

تصنف دولة الإمارات العربية المتحدة من بين الدول المصدر للتحويلات، وبالنسبة لمثل هذه الدول فإن أهم السلبيات والإيجابيات لتحويلات العاملين الأجانب يمكن أن تلخص في النقاط التالية:

- الانعكاسات السلبية:
  - تؤدي إلى تخفيض الفائض في الحساب الجاري،

- تمثل التحويلات من وجهة نظر الدول المصدرة لها فرص ضائعة للاستثمار كونها تمثل نسبة من إجمالي الاستثمارات الفعلية للدولة.
- فيما لو أحسن رسم الخطط وتم توفير الأدوات الادخارية والاستثمارية المناسبة لهؤلاء العاملين فأن تحويلاتهم تمثل مصدر لا بأس به لتمويل عملية التنمية الاقتصادية.
- تأخذ تحويلات العاملين اتجاها تصاعديا بمرور الزمن بسبب زيادة الأجور وأعداد العمالة الوافدة ليس على مستوى دول الخليج العربي فحسب بل على الصعيد العالمي أيضاً.
- تمثل هذه التحويلات تسرب لمخزون الدول المصدرة لها من العملات الأجنبية مما يؤثر سلبا على ميزان مدفوعاتها من العملات الصعبة.

o الانعكاسات الايجابية:

- ترتبط هذه التحويلات بأعداد العمال ومهاراتهم ودورهم في عملية التنمية الاقتصادية وبالتالي مساهمتهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.
- تنشيط الخدمات المصرفية للدولة المحولة لها من خلال تنويع القنوات الرسمية للتحويلات وزيادة كفاءتها من حيث الكم والنوع والسرعة في تحويل الأموال وبأقل كلف.
- تقليص كلف تحويل الأموال إلى مواطن العمالة الوافدة سيساعد على تقليص إرسال التحويلات بالطرق والقنوات غير الرسمية.
- تبني السياسات الهادفة إلي تعظيم مساهمة العمالة الوافدة بالاستثمار في المجالات الاقتصادية المختلفة للدولة التي يقيمون فيها يعزز الاقتصاد ويساهم في استقراره.

٤. الإجراءات الكفيلة بالتحكمفي التحويلات إلى الخارج.

❖ فيما يلي بعض المقترحات الخاصة بالإجراءات التي يمكن أن تساهم في الحد من ظاهرة ارتفاع تحويلات العاملين إلى الخارج.

١- تشريع بعض القوانين والقرارات التي من شأنها المساعدة على توفير الأدوات الاستثمارية والادخارية الواضحة والشفافة لتشجيع الوافدين على الاستثمار والادخار داخل الدولة.

٢- الاستعاضة عن وكيل الخدمات المحلي بوضع مبلغ من المال كضمان لدى احد البنوك العاملة في الدولة مع معاملة الجنسيات العربية معاملة الجنسيات الخليجية في هذا المجال.

٣- إجراء تعديل في قانون الشركات بحيث يسمح للوافدين بامتلاك حصة تزيد على ٤٩% مع مراعاة القوانين والضوابط التي تضمن حقوق المواطن في هذا الجانب.

٤- السماح لأولاد الجالية العربية بالدراسة في المدارس الحكومية برسوم رمزية أو مجانية مما يساهم في إقامة عوائلهم معهم ويشجعهم على الاستثمار والإنفاق داخل الدولة.

٥- تطبيق قانون الضمان الصحي في الدولة من أجل إتاحة الخدمات الصحية لجميع المقيمين على ارض الدولة مما يساهم في تشجيع الاستثمار والادخار داخل الدولة.

٦- السماح بفتح حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية للمستثمرين وقبول الودائع الاستثمارية والادخارية الخاصة بهم.

٧- السماح بحق التملك للوافدين بالحدود التي لا تؤثر على الكيان السياسي للدولة مع إعطاء الأولوية لأبناء الجالية العربية.

٨- وضع الخطط والبرامج المستقبلية التي لا تسمح بفتح الأبواب المشرعة أمام استقدام الأيدي العاملة الوافدة إلا بالقدر الذي يساعد على إعادة استخدام ما هو موجود داخل الدولة مع التركيز على استقدام العمالة الفنية والمتعلمة فقط.

٩- إعادة النظر بأسعار الفائدة وسعر صرف العملة والتوسع في استخدام نظام السندات وتفعيله لتشجيع بقاء الأموال المحولة في الداخل للمساهمة في التنمية الاقتصادية.

١٠- اتخاذ السياسات التعليمية الكفيلة بتوفير التخصصات التقنية الملائمة لتوفير الكوادر الوطنية المؤهلة لإحلالها محل العمالة الوافدة من أجل تحقيق التوازن والاستقرار في سوق العمـــل.

المراجع.

[1] د. طارق سيف، وجهات نظر – جريدة الاتحاد (٢٠٠٧-١٢-٠٢)، "العمالة الوافدة بين التعمير والتدمير".

[2] غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي – مركز المعلومات (٢٠٠٥)، "الأموال المهاجرة وأثرها على الاقتصاد الوطني: ٤٠ مليار درهم أموال يحولها ٢.١ مليون عامل في الدولة سنوياً".

[3] غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي – مركز المعلومات (٢٠٠٨)، "بيانالأربعاء ــ ٣. ٧ ملايين وافد يحولون ٥٨ مليار دولار سنوياً، خلجنة الوظائف وكابوسالعمالة الآسيوية".

[4] غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي – مركز المعلومات (٢٠٠٦)، "تقرير حولأثر التحويلات النقدية الخارجيةعلىالاقتصاد الوطني".

[5] الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد (٢٠٠٦) – تحويلات العاملين في الخارج والتنمية الاقتصادية في الدول العربية".

[6]Addams, Jr. R.H. 2003. International Migration, Remittances, and the Brain Drain: A study of 24 Labor Exporting Countries, **World Bank Policy Research working paper 2069**, June 2003, pp.1-29.

[7]أ.د. عبد الناصر محمد علي حمودة (٢٠٠٥)، "إدارة التنوع الثقافي في الموارد البشرية"، المنطقة العربية للتنمية الإدارية – بحوث ودراسات. جامعة الدول العربية.

[8] النشرة الاقتصادية – مصرف الإمارات المركزي، أعداد السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٧.

[9] د. طالب حسن نجم الحيالي (١٩٩١)، "مقدمة في القياس الاقتصادي"، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي– جامعة بغداد.

الهوامش

[1] أنظر–مقال : د. طارق سيف، وجهات نظر – جريدة الاتحاد (٢٠٠٧-١٢-٠٢) بعنوان "العمالة الوافدة بين التعميروالتدمير".

[2] أنظر – تقرير: غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي – مركز المعلومات (٢٠٠٥) بعنوان"الأموال المهاجرة وأثرها على الاقتصاد الوطني: ٤٠ مليار درهم أموال يحولها ٢.١ مليون عامل في الدولة سنوياً".

[3]أنظر– مقال : غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي – مركز المعلومات (٢٠٠٨) بعنوان"بيانالأربعاء ــ ٣. ٧ ملايين وافد يحولون ٥٨ مليار دولار سنوياً، خلجنة الوظائف وكابوسالعمالة الآسيوية".

[4]أنظر – تقرير: غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي – مركز المعلومات (٢٠٠٦) بعنوان"تقرير حولأثر التحويلات النقدية الخارجيةعلىالاقتصاد الوطني".

[5] أنظر – تقرير: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، بعنوان "التقرير الاقتصادي العربي الموحد (٢٠٠٦) – تحويلات العاملين في الخارج والتنمية الاقتصادية في الدول العربية".

[6]أنظر :– Addams, Jr. R.H. 2003. International Migration, Remittances, and the Brain Drain: A study of 24 Labor Exporting Countries,**World Bank Policy Research working paper 2069**, June 2003, pp.1-29.

[7]أنظر – كتاب: أ.د. عبد الناصر محمد علي حمودة (٢٠٠٥) بعنوان: "إدارة التنوع الثقافي في الموارد البشرية" ص.٩١.

[8]أنظر – النشرة الاقتصادية – مصرف الإمارات المركزي، أعداد السنوات ٢٠٠٠–٢٠٠٧.

[9]أنظر –نفس مصدر الجدول (٢).

10أنظر – كتاب: د.طالب حسن نجم الحيالي (١٩٩١) بعنوان: "مقدمة في القياس الاقتصادي" جامعة بغداد،ص١١٨.